

| نظم 252 - نظام المرافعات الشرعية |
أسئلة مناقشة شاملة

من (ص 1 الى ص 9) | صفحة (1)

س1/ القضاء كمنظومة يتكون من

1- اشخاص

2- موضوع

3- سبب

4- جميع ما سبق

(صح أو خطأ)

س2/ الاشخاص يتجسد في القاضي او القضاة واعوانهم من الموظفين عموميين فقط

خطأ عموميين وغير عموميين

س3/ ان حق التقاضي والدفاع مكفولان للجميع

صح

س4/ يلجأ الاشخاص الى المحكمة لحماية حقوقهم ومراكزهم القانونيه عند الاعتداء عليهم او التهديد بالاعتداء للحصول على الحماية

1- القضائيه

2- حماية موضوعيه

3- حماية الوقتيه

4- الحماية الولائيه

5- جميع ما سبق

س5/ صدور الحكم القضائي يكون في شكل حكم فقط؟

خطأ حكم او امر

س6/ "بانها الاقوال الشفوية التي يبديها الخصوم او كلاؤهم في جلسات المحاكمة"

1- مفهوم المرافعات لغة

2- اصطلاحاً

3- الاصطلاح النظامي

س7/ مفهوم الاصطلاح النظامي "مجموعه المواد النظامية التي تنظم اجراءات سير الدعوى

الجنائية امام المحاكم الشرعية

س8/اساس المرافعات هو احترام مبدا المساواة بين الخصوم امام القضاء

س9/ممارسه حقوق الدفاع من الخصوم وصولاً لتحقيق العدالة بينهم

1-اساس المرافعات

2-غاية المرافعات

3-تعريف المرافعات

س10/تتكون القضية من:

1-دعوى

2-خصومه

3-جميع ما سبق

س11/القضية التي تتكون من دعوى وخصومه وهذه الخصومة تكون هي شكل القضية هل هي

1-موضوع القضية

2-اشخاص القضية

3-غاية المرافعات

صفحة (2)  

س12/من له الحق في المرافعة

1-المدعي والمدعي عليه

2-المتدخل والمدخل

3-او من يمثله من المحامين واقربائهم

4-المدعي العام إذا كان خصماً او متدخلاً في القضية

5-جميع ما سبق

س13/تكون وسيله الترافع

1-شفويه

2-كتابه

3-شفويه وكتابه

س14/وقت الترافع يكون بالجلسة امام المحكمة

1-الدرجه الاولى

2-الدرجه الثانية

3-امام محكمه النقض

4- جميع ما سبق

س15/ مكان الترافع امام محكمه

1- اول درجه

2- ثاني درجه

3- محكمه النقض

4- جميع ما سبق

س16/ المحكمه التي تنظر في الاستئناف

1- محكمه اولى درجه

2- محكمه النقض

3- محكمه ثاني درجه

4- محكمه اولى وثاني درجه

س17/ الاحداث والادلة والمستندات والحجج والبراهين والطلبات

1- محل الدعوى

2- موضوع الدعوى

3- الوقائع

س18/ القانون هو نصوص قانونيه فقط

خطأ نصوص قانونيه واحكام قضائية واره الفقه

س19/ يعد نظام المرافعات أحد الأنظمة الجزائية في المملكة

خطأ أحد الأنظمة الاجرائية

س20/ نظام المرافعات الشرعية يعني بتنظيم سير جميع انواع القضايا الجنائية

خطأ التي تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية

س21/ القضايا الجنائية التي ينظم إجراءات سيرها نظام خاص بها يسمى

1- إجراءات المرافعات

2- الاجراءات الجزائية

3- الاجراءات الجنائية

4- الاحكام الشرعية

صفحة (3)  

س22/متى صدر نظام المرافعات الشرعية القديم

1335-1

1421-2

1422-3

س32/صدر نظام المرافعات الشرعية الجديد

1435-1

1421-2

1322-3

س23/صدر نظام الاجراءات الجزائية القديم

1421-1

1435-2

1422-3

س34/صدر نظام الاجراءات الجزائية الجديد في عام

1435-1

1422-2

1412-3

س24/ في عام صدر نظام المحاماة

1422-1

1429-2

1421-3

1335-4

س25/في عام...صدر نظام القضاء المعدل ونظام ديوان المظالم

1428-1

1321-2

1422-3

س26/يؤلف المجلس الاعلى للقضاء من رئيس يعين ب

1- امر ملكي ✓

2- مرسوم ملكي

س27/ يتألف المجلس الاعلى للقضاء من رئيس و

1- خمسة عشر اعضاء

2- عشرة اعضاء ✓

3- ثلاثة اعضاء

س28/ يتألف المجلس الاعلى للقضاء من

1- رئيس بأمر ملكي

2- رئيس المحكمة العليا

3/ وكيل وزاره العدل

4/ رئيس هيئه التحقيق ولادعاء العام

5/ جميع ما سبق ✓

س29/ يتألف المجلس الاعلى من اربعة قضاة متفرعين بدرجه

1- رئيس محكمه استئناف ✓

2- رئيس هيئه التحقيق والادعاء العام

3/ ليس مما سبق

س30/ تكون مدة رئيس المجلس الاعلى للقضاء والاعضاء

1- أربع سنوات قابله للتجديد ✓

2/ ثلاث سنوات قابله للتجديد

صفحة (7) 📄👉

س30/ الاستئناف هو طريق الطعن العام في أحكام المحاكم الدرجة الثانية بطرح دعاوي جديدة

أمام محاكم أعلى بغرض مراجعتها ✗

خطأ محاكم الدرجة الاولى 🚫

س31/ مقر محاكم الاستئناف

1- الرياض

2- كل منطقة محكمة أو أكثر ✓

3- جدة

س32/ تباشر محاكم الاستئناف عملها من خلال دوائر مختصة تؤلف كل دائرة من

1- ثلاثة قضاة ✓

2- عشره قضاة

3- خمسة قضاة

س33/ تباشر محاكم الاستئناف عملها من خلال دوائر مختصة باستثناء الدائرة

1- الجزائي ✓

2- العامة

3- العادي

4/ جميع ما سبق

س34/ تؤلف الدائرة الجزائية من

1- خمسة قضاة ✓

2- ثلاث قضاة

4- عشره قضاة

س 35/ المحكمة الجزائية التي تنظر في قضايا

1- الطعن

2- تزوير

3- قضايا القتل أو القطع أول رجم أو القصاص في النفس فقط

4- قضايا القتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس وما دون النفس ✓

س 36/ لا يجوز إنشاء دوائر متخصصة أو أكثر في المحافظات التابعة للمنطقة التي فيها محكمة استئناف

يجوز ✗

صفحة (8) 📄

س37/ يتولى نظام الإجراءات الجزائية بيان اختصاص المحاكم.....

1- العامه

2- العماليه

3- الجزائي. والاجراءات المتبعة امامها ✓

س38/ يتولى نظام.....ايضاح اختصاص محاكم الدرجة الاولى

1- الجزائي

2- الاجرائيه

3__ المرافعات الشرعية ✓

(صح أو خطأ)

س39/ من محاكم الدرجة الأولى المحكمة العامة محاكم الاحوال الشخصية والعمالية والتجارية

✓

س40/ مقر المحاكم العامة هي منتشرة في جميع محافظات ومناطق المملكة ✓

صفحة (9)  

س41/ المحاكم العامة تؤلف من عدة دوائر من بينه

1-دوائر التنفيذ

2-الاثباتات

3-الانهايه

4-جميع ما سبق 

(صح أو خطأ)

س42/المحكمة العامة تنظر الاختصاصات الخارجة من المحاكم الأخرى وكتابات العدل 

س43/وللفصل في الدعاوى الناشئة عن حوادث السير وعن مخالفات نظام المرور ولائحة التنفيذية

1-المحاكم العامة 

2-الجزئية

3-المحكمة العليا

س44/للمحكمة الجزائية دوائر مختصة هي

1-دوائر قضايا القصاص والحدود

2- دوائر قضايا التعزيرية

3-دوائر قضايا الأحداث

4/جميع ما سبق 

س45/تشكل كل دائرة من دوائر المحكمة الجزائية من

1- ثلاثة قضاة 

2-اربعه قضاة

3-خمسه قضاة

س46/تشكل كل دائرة من دوائر المحكمة الجزائية من ثلاثة قضاة باستثناء القضايا التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء فينظرها

1-قاض واحد 

2-قاضين

3-ثلاثة قضاة

س47/تؤلف المحاكمة الشخصية من دائرة أو أكثر تكون كل دائرة من

1-قاض واحد فقط

2- قاضين

3- قاض واحد أو أكثر وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء ✓

س48/ تؤلف المحكمة العمالية من دوائر مختصة وتكون كل دائرة من قاض فرد أو أكثر وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء ✓

من (ص 10 الى 25)

س49/ أخذ القاضي موقف سلبي من عملية إثبات الخصوم وما يقدمونه من أدلة

أ-صلاحية القاضي المطلقة

ب-حياد القاضي ** ص ١٠

ج-دعوى الحيابة.

س50/ في حيادية القاضي يقتصر دور القاضي على:

أ-يساهم نسبيا في جمع الادلة

ب-تلقي الأدلة المعروضة عليه ودراستها

ج-تقدير قيمة الادلة وفقا للقانون

د-جميع ما سبق

و- ب + ج **

س51/ يُنحى القاضي من النظر في أي قضية يمكن ان يكون فيها محايدا:

(خطأ) التصحيح / ينحى إذا كان غير محايد

س52/ إذا كان القاضي زوجا او قريبا من الدرجة الرابعة او صهرا لأحد الخصوم:

ا- يكون القاضي ممنوعا من نظر الدعوى وسماعها إذا فقط طُلب منه

ب- يكون القاضي ممنوعا من الحكم فيها ويحق له الاستماع اليها بموافقة الخصوم

ج- يكون ممنوعا من النظر في الدعوى والاستماع اليها ولو لم يطلب الخصوم ذلك **

س53/ يكون القاضي ممنوع من النظر الى الدعوى وسماعها في أي من الحالات التالية:

أ-إذا كان قد أفتى او ترافع عن أحد الخصوم

ب-إذا كان وكيلا او وصيا او قيما لأحد الخصوم

ج-إذا كان له ولزوجته خصومه قائمه مع احد الخصوم او زوجته

د-جميع ما سبق **

س54/ مظنة إرث القاضي لأحد الخصوم يمنح القاضي عدم صلاحية النظر في الدعوى:

صح **

خطا .

س55/ إذا كان هناك مصلحة في الدعوى القائمة للقاضي او لأحد أقاربه فان هذا لا يمنع القاضي

من النظر في القضية إذا كان غير محايد:

صح

خطأ**

التصحيح / المصلحة والورث والخصومة والوكالة لأحد الخصوم تمنع القاضي من النظر في الدعوى.

س56/ ان مباشرة التحقيق او أداء الشهادة والعمل محكما او خبيرا في الدعوى سابقا يمنع القاضي من النظر فيها

صح**

خطأ

س57/ إذا توفر سبب من أسباب عدم الصلاحية فإنه على القاضي ان يتنحى من تلقاء نفسه

يجوز

يحرم

يجب**

س58/ إذا وافق الخصوم على ان ينظر القاضي في الدعوى حتى لو توافرت فيه أسباب عدم الصلاحية فإن القاضي:

1-يجوز له الاستمرار لموافقتهم

3- يجوز له

2-لا يجوز له الاستمرار مع موافقتهم**
الاستمرار بدون موافقتهم

س59/ لو نظر القاضي في الدعوى رغم انه غير صالح لنظرها فإن ذلك يترتب عليه:

أ/ اعتماد الحكم الصادر منه

ب/ بطلان الحكم الصادر منه ولو علم الخصوم بقيام سبب عدم الصلاحية**

ج/ لا شيء مما سبق

س60/ ان الحكم الصادر من القاضي الغير صالح للنظر الى الدعوى هو باطل ويجوز التنازل عنه بناء على اتفاق الخصوم:

أ-صح

ب-خطأ**

التصحيح/ لا يجوز التنازل عنه لان بطلان الحكم متعلق بالنظام العام

س61/ إذا تنازل من صدر له الحكم الباطل بسبب عدم صلاحية القاضي فإنه:

- لا يزول البطلان

- لا يسقط الحق في التمسك ببطلان الحكم

- جميع ما سبق**

س62/ إذا كان لزوج القاضي دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها القاضي فإنه:

- يجب رد القاضي

- يحرم رد القاضي

- يجوز رد القاضي**

س63/ يجوز رد القاضي إذا كان لمطلقة خصومه قائمه امام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى:
أ- صح

ب- خطأ**

التصحيح/ إذا كانت مطلقته التي له منها ولد

س64/ إذا أقيمت دعوى ضد أحد أقارب القاضي بقصد رده فإنه يجوز رده:
صح

خطأ**

التصحيح / لا يجوز رده لأنها أقيمت بقصد رده

س65/ يجوز رد القاضي إذا حدث له أو لزوجته خصومه مع أحد الخصوم أو مع زوجته بعد قيام الدعوى المنظورة امام القاضي:

صح**

خطأ

س66/ إذا تلقى القاضي هدية من أحد الخصوم قبل رفع الدعوى أو بعدها فإن ردها:
أ- واجب

ب- يجوز**

ج- لا يجوز

س67/ إذا كان بين القاضي وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم دون تحيز فإن رده يجوز:

أ- صح**

ب- خطأ

س68/ يجوز رد القاضي من الدعوى المقامة أمامه إذا كان أحد الخصوم:
خادما له

طليقتة التي له منها ولد

إذا كان لأحد أصهار القاضي خصومه قائمة امام القضاء

جميع ما سبق**

س69/ يجوز للخصوم رد أي قاضي في أي محكمه من محاكم القضاء العادي مهما كانت درجة القاضي:

صح**

خطأ

س70/ يجوز طلب الرد بحق:
القاضي الذي ينظر الدعوى
القاضي المنتدب
جميع قضاة المحكمة او بعضهم
جميع ما سبق**

س71/ يجوز رد جميع قضاة المحكمة او بعضهم بشرط ان يبقى منهم من يكفي للحكم في الدعوى
الاصيلة وطلب الرد:
صح**
خطا

س80/ يُقدم طلب الرد ب يودع في إدارة المحكمة موقعا من طالب الرد:
مذكره
أ/ تقرير**
ب/ دعوى

س81/ يجب ان يشمل تقرير طلب الرد أسبابه والأوراق المؤيدة له؟
صح
خطأ

س82/ يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى ب.....
أ/ قرار اداري
ب/ امر ملكي
ج/ قوة القانون**

س83/ يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية الى ان يُحكَم فيها ومع ذلك يجوز ندب
قاضي اخر للنظر في الدعوى:
أ-صح**
ب-خطا

س84/ رئيس المحكمة يختص بطلب رد:
أ/ قضاة محاكم الاستئناف
ب/ قضاة المحكمة العليا
ج/ قضاة المحاكم الابتدائية**

س85/ بعد اطلاع القاضي على طلب الرد يجب عليه الرد خلال:
أ/ سبعة ايام
ب/ أربعة أيام**
ج/ خمسة ايام

س86/ طلب رد رئيس محكمة الدرجة الاولى يفصل فيه رئيس محكمة الاستئناف المختصة:

أ- صح **

ب- خطأ

س87/ المحكمة العليا تفصل في طلب رد:

أ/ رئيس محكمة الاستئناف

ب/ قضاة المحكمة العليا

ج/ جميع ما سبق **

س88/ طلب معين او ما في ذمة معين او ما يترتب عليه أحدهما معتبرة شرعا لا تكذبها العادة تعريف الدعوى عند:

أ- المحدثين

ب- في الاصطلاح

ج- عند فقهاء الشريعة الإسلامية **

س89/ حق إجرائي يترتب على مباشرته التزام القاضي بسماع ادعاء المدعي ودفاع المدعى عليه ليقول القاضي كلمته:

الدعوى الحيازية

أ/ حياد القاضي

ب/ الدعوى القضائية **

س90/ تعتبر الدعوى في قانون المرافعات هي محل العمل القضائي:

أ/ صح **

ب/ خطأ

س91/ لا يستخدم الدعوى الا من يكون صاحب حق فقط:

أ/ صح

ب/ خطأ **

التصحيح / يستخدم الدعوى من كان له حق ومن ليس له حق ويعترف بها في قانون المرافعات

س92/ من الخصائص التي تتميز بها الدعوى:

- انها حق وليست واجب

- وسيله نظاميه لحماية الحق

- لها السلطة التي خولها النظام للأشخاص للدود عن حقوقهم

- بعض دعاوى تنقضي بالتقادم

- جميع ما سبق **

س93/ الدعوى حق لصاحبها وليست واجبه هذا يعني:

- أ- له استخدامها او تركها
- ب- له مطلق الحرية في تحديد الوقت او الظرف الذي يناسبه
- ج- جميع ما سبق**

س94/ يجوز لصاحب الدعوى النزول عن خصومته التي اقامها حتى لو تعلق بها حق المدعى عليه:

- أ- صح
 - ب- خطأ**
- التصحيح/ لا يجوز إذا كان هناك حق متعلق بالمدعي عليه

س95/ يلجأ صاحب الدعوى في قضيته الى:

- السلطة التشريعية
- السلطة القضائية**
- السلطة التنفيذية

س96/ الأصل في العصر الحديث انه يجوز لأي شخص حماية نفسه:

- صح
- خطأ** التصحيح / لا يجوز

س97/ تعتبر الدعوى القضائية البديل عن الانتقام الفردي:

- أ- صح**
- ب- خطأ

س98/ أذن المنظم للأفراد في ظروف استثنائية حماية أنفسهم مثل:

- حق الدفاع الشرعي
- الحق في الحبس
- جميع ما سبق**

س99/ الدعوى وسيله حماية للحق ويجوز النزول عنها مقدما وبعد ان تنشأ:

- أ- صح
 - ب- خطأ**
- التصحيح / لا يجوز النزول عنها مقدما ويجوز النزول عنها بعد ان تنشأ

س100/ إذا حدث ونزل صاحب الدعوى مقدما فانه يعتد به وهو مطابقا للنظام العام:

- أ- صح
 - ب- خطأ**
- التصحيح/ لا يعتد بها ومخالفته للقانون

س101/ الدعوى القضائية لا بد من مباشرتها خلال فتره زمينه معينه

أ-صح**

ب-خطا

س102/ إذا رفع صاحب الدعوى بعد انقضاء الفتره الزمنية المحدوده لا يحق للخصم الاخر دفعها:

أ-صح

ب-خطا**

التصحيح/ يحق ويجوز للخصم الاخر ان يدفعها بعدم القبول

س103/ التقادم يعني مضي المده المحدده بموجب النظام:

أ-صح**

ب-خطا

س104/ أي مما يأتي ليس من عناصر الدعوى القضائية:

محل الدعوى

أشخاص الدعوى

حياد القاضي**

س105/ أشخاص الدعوى هم كلا من المدعي والمدعى عليه والقاضي:

صح

خطا

التصحيح/ القاضي لا يعتبر طرفا في الدعوى

س106/ ايهم يعد طرفا في الدعوى وينسب له الحق ويكون طرفا سلبيا فيه:

- الوكيل في الخصومة

- المحامي

- الموكل او الأصيل**

س107/ يشترط في أشخاص الدعوى ان يكونوا من الأشخاص الطبيعيين:

- صح

- خطا** التصحيح / لا يشترط

س108/ يعتبر القاصر والمحجور عليه من أشخاص الدعوى:

- صح**

- خطا

س109/ الشخصيات الاعتبارية يصح ان تكون احد أطراف الدعوى القضائية:

صح**
خطا

س110/ لا يشترط في أشخاص الدعوى ان يكونوا كاملي الأهلية:

أ- صح**
ب-خطا

س111/ ما تهدف الدعوى الى تحقيقه وهو ما يطلبه المدعي في دعواه:

- سبب الدعوى
- غاية الدعوى
- محل الدعوى**

س112/ أي مما يأتي يُقصد به محل الدعوى:

- ما يطلبه المدعي في دعواه
- تقرير وجود او عدم وجود حق
- إلزام الخصم بأداء معين
- جميع ما سبق**

س113/ إصدار الحكم المطلوب من القضاء يعتبر من عناصر محل الدعوى الأساسية:

- صح**
- خطا

س114/ لا يعتبر من العناصر الأساسية لمحل الدعوى:

- الحق الذي يرد عليه الحكم
- الشيء محل الحق
- سبب الدعوى**

س115/ هو مجموعة الوقائع النظامية المنتجة التي يتمسك بها المدعي كسبب لدعواه:

قبول الدعوى

- سبب الدعوى**
- أشخاص الدعوى

س116/..... للقاضي ان يقضي لشخص او على شخص لم يكن طرفا في الدعوى

- يجوز
- يجب
- لا يجوز**

س117/ لا يجوز ان تقوم خصومتان متعاصرتان بالنسبة للدعوى:

صح **
ب- خطأ

س118/ رفع الدعوى ذاتها من جديد بإجراءات جديدته امام ذات المحكمة:

- يحق

- يجب

- لا يجوز **

س119/ اذا رُفعت الدعوى ذاتها امام ذات المحكمة ناظره الدعوى فان:

- المدعي يستطيع ان يدفع بضمها

- المدعي عليه يستطيع ان يدفع بضمها **

- المدعي عليه يرفضها

س120/ إذا رُفعت الدعوى ذاتها الى محكمة أخرى فان المدعي عليه:

- يستطيع ان يدفع بالإحالة امام هذه المحكمة

- المطالبة بإحالتها الى المحكمة التي رفعت اليها الدعوى الابتدائية

- جميع ما سبق **

س121/ حجية الأحكام تعتبر حجية تقتصر على أطراف الدعوى:

- موكده

- قطعيه

- نسبيه **

س122/ مما يتحدد به الحكم الذي يصدر في الدعوى:

- عناصر الدعوى

- موضوع الدعوى

- جميع ما سبق **

س123/ حقا من الحقوق العامة اللصيقة بالشخصية يكفله النظام لكل الأشخاص دون تمييز بينهم:

- الدعوى القضائية

- الدعوى الحيازية

- حق التقاضي **

س124/ التقاضي من الحقوق اللصيقة بالشخصية ويكفله النظام وأيضا:

- يجوز التنازل عنه ولا ينقضي بالتقادم

- لا يجوز التنازل عنه وينقضي بالتقادم

- لا يجوز التنازل عنه ولا ينقضي بعدم الاستعمال **

س125/ ليس من الشروط اللازمة في أطراف الدعوى:

- ان ترفع الدعوى من ذي صفة على ذي صفة
- ان يكون لرافع الدعوى مصلحة في رفعها
- ان يكون الحق المدعى به مستحقا **

س126/ أكد المشرع حماية الحيابة لذاتها سواء كان الحائز مالكا للحق العيني موضوع الحيابة او غير مالك له:

- صح **
- خطأ

س127/ دعوى الحق أيسر في الاثبات من دعوى الحيابة:

- صح

- خطأ **

التصحيح/ دعوى الحيابة أيسر من دعوى الحق وأسرع في حماية حقه

س128/ أي مما يأتي ليس من دعاوى الحيابة:

- دعوى منع التعرض
- دعوى وقف الاعمال الجديدة
- الدعوى الكيدية **
- دعوى استرداد الحيابة

س129/ يجوز للمدعي في دعاوى الحيابة ان يجمع بين دعوى الحيابة ودعوى المطالبة بالحق:

- صح

- خطأ **

التصحيح / لا يجوز

س130/ دعوى وقف الاعمال الجديدة هي:

- دعوى جنائية
- دعوى مدنيه
- دعوى وقائية ***

س131/ الدعوى التي يتمسك فيها المدعي بحيابته التي سلبت منه طالبا الحكم بإلزام المدعى عليه بردها اليه:

- دعوى منع التعرض
- دعوى وقف الاعمال الجديدة
- دعوى استرداد الحيابة ***

س132 / سلطة المحكمة في نظر الدعوى التي تقع في دائرة الاختصاص الجغرافي:

- الاختصاص الزمني
- الاختصاص المكاني**
- الاختصاص الإداري

س133 / اختار المنظم السعودي موطن المدعى محلاً لإقامة الدعوى وهو الأصل في نظام المرافعات:

- صح
- خطأ**
- التصحيح / محل إقامة المدعى عليه

س134 / في حالة تعدد المدعي عليهم فإن محل إقامة الدعوى هو:

- محل إقامة الأكثرية من المدعى عليهم
- في حالة التساوي بينهم فمحل الإقامة خيار للمدعي
- جميع ما سبق**

س135 / الاختصاص المحلي في القاعدة العامة عند المنظم السعودي ان الدعوى تقام في محل المدعى عليه واستثنى منها:

- دعاوى العينية والعقارية
- دعاوى التفهه
- دعاوى الأشخاص الاعتبارية
- جميع ما سبق***

س136 / إذا لم تتوجه الدعوى الى المدعى عليه بمكان إقامة الدعوى فان المحكمة:

- تحكم غيابيا
- تردها دون إحضاره**
- تؤجلها الى الجلسة القادمة

س137 / الدعاوى الناشئة عن حوادث السير وعن مخالفات المرور هي من الاختصاص النوعي ل:

- المحاكم الجزائية
- المحاكم الإدارية
- المحاكم العامة

س138 / المحاكم الجزائية مقرها المدن الرئيسية فقط:

- صح
- خطأ**
- التصحيح / هي منتشرة في مختلف المحافظات والمناطق

س139/ المحكمة العامة تختص في البلد الذي ليس فيه محكمة جزائية بما تختص به المحاكم الجزائية:

- صح **
- خطأ

س140/ مما يترتب على توقف الحكم في الدعوى الجزائية على نتيجة الفصل في دعوى جزائية أخرى فإن:

- المحكمة تستمر في الدعوى حتى يتم الفصل في الدعوى الأخرى
- رد الدعوى وعدم قبولها
- وجب وقف الدعوى حتى يتم الفصل في الدعوى الأخرى **

س141/ تشكل كل دائرة من دوائر الحكومة الجزائية من ثلاثة قضاة دائماً:

- صح

- خطأ **

التصحيح/ هناك استثناء في القضايا التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء فينظروا قاض فرد.

س142/ المنازعات المتعلقة بعمال الحكومة والخاضعين لنظام العمل من اختصاص:

- المحاكم الجزائية
- المحاكم التجارية
- المحاكم العمالية **

س143/ دعاوي الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعهم عنهم هو من اختصاص:

- المحاكم للأحوال الشخصية
- المحاكم العمالية
- المحاكم التجارية **

من ص ٢٦ الى ص 42

س144/ هي مجموعة من الإجراءات القضائية المتتابعة يقوم بها الخصوم او ممثلهم والقاضي واعوانه للحصول على حكم في الموضوع:

- الخصومة الفردية
- الخصومة القانونية **
- الخصومة الكيدية

س145/ تبدأ الخصومة برفع الدعوى امام المحكمة وإعلان صحيفتها للمدعى:

صح

خطأ ** التصحيح / المدعى عليه

س146/ الشريعة الإسلامية والنظام في المملكة تجيز القضاء الخاص:

صح

خطا ** التصحيح/ تمنع الفرد من القضاء الخاص والحكم لنفسه،

س147/ القضاء لا يعالج الحق او المركز ليؤكدده او ينفيه الا اذا عُرِض على صورة:

- حكم قضائي

- دعوى فردية

- دعوى قضائية**

س148/ هي الورقة القضائية التي يحرر بها اجراء المطالبة القضائية ويحررها المدعي او من يمثله:

- عريضة الدعوى

- صحيفة الدعوى

- جميع ما سبق**

صفحة (٢٧)

س149/ من وظائف صحيفة الدعوى:

أ- صحيفة الدعوى

ب- ورقة تكليف بحضور المدعى عليه

ج- ورقة اعلان من أوراق المحضرين

د- جميع ما سبق**

س150/ أي مما يأتي ليس من بيانات الدعوى:

أ- الاسم الكامل للمدعي والمدعى عليه

ب- تاريخ تقديم الصحيفة

ج- اسم القاضي والمحضر**

س151/ هو ما يطلبه المدعي وأسانيده في صحيفة الدعوى القضائية:

أ- تاريخ الدعوى

ب- مكان إقامة المدعى عليه

ج- موضوع الدعوى**

س152/ في صحيفة الدعوى يُدعى المدعى عليه لحضور جلسة معينة وهذا يقتضي توافر:

- تحديد المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى نوعيا ومحلها

- تاريخ الجلسة وميعادها الحضور

- جميع ما سبق***

صفحة (٢٨)

س153/ هو البيان الذي يحرره المحضر عند تسليم صورة الإعلان والغرض منه هو التأكد من صحة الإعلان وسريان المواعيد النظامية التي تبدأ بالإعلان:

- بيان خطوات الإعلان

- بيان المحضر

- بيان تاريخ الإعلان**

س154/ يوجب النظام ان تشمل ورقة الإعلان على اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها:

- صح**

- خطأ

س155/ للتأكد من نسبة الورقة او البيان الى المحضر ولتمنح صفتها الرسمية فإنه يجب على المحضر:

- توقيع الأصل

- توقيع الصورة

- توقيع الأصل والصورة**

س156/ هو ذكر اسم وصفة من سلمت له صورة الإعلان والغرض من هذا البيان هو التحقق من ان الصورة سلمت لشخص يجوز تسليم صورة الإعلان له:

- بيان المحضر

- بيان خطوات الإعلان

- بيان المستلم**

س157/ اذا امتنع المستلم من توقيع الإعلان او البيان فإن المحضر:

- يُجبره على التوقيع

- يعود بالموضوع للقاضي

- يُثبت المحضر امتناعه وسببه ويذكره**

س158/ يحرر المحضر بيان خطوات الإعلان في حينها في أصل الإعلان فقط:

- صح

- خطأ** التصحيح/ في أصل الإعلان وصورته،

س159/ التحقق من صحة الإعلان وقيام المحضر بالواجبات التي يفرضها عليه النظام عند إجرائه هو الغرض من:

- بيان تاريخ المحضر

- بيان خطوات الإعلان**

- بيان المستلم

س160/ اذا كانت البيانات المطلوبة يترتب عليها ان تفقد الدعوى شرطا من شروطه صحتها فانه:
يجب على القاضي الحكم فيها

- يجب على المحكمة ردها دون ان تسال المدعي عليه عنها. **
- جميع ما سبق

س161/ يلزم لإجراء المطالبة القضائية ان يُودع المدعى:

- جميع المستندات المؤيدة لدعواه
- أصل صحيفة الدعوى
- صور صحيفة الدعوى
- جميع ما سبق **

س162/ تقييد الدعوى في يوم تقديم صحيفة الدعوى في السجل الخاص بذلك من مهام:

- القاضي
- المحامي
- إدارة المحكمة **

س163/ يعتبر وجوب قيد الدعوى في تاريخ تقديمها ميعادها تنظيميا يترتب على فوته الى يوم اخر سقوط إمكانية القيد وبطلانه:

- صح
- خطأ. ** . التصحيح / لا يترتب على ذلك سقوط القيد أو بطلانه.

س164/ تحريك سلطة القاضي وإلزامه بنظر المطالبة القضائية وإصدار حكم فيها بالفصل في موضوع الدعوى او ببطلانها او عدم قبولها:

- اثر موضوعي
- اثر اجرائي **
- اثر الخصومة

س165/ تنقسم اثار ايداع صحيفة الدعوى الى إدارة المحكمة الى:

- آثار إجرائية
- آثار موضوعيه
- جميع ما سبق **

س166/ أي مما يأتي ليس من الاثار الإجرائية لإيداع صحيفة الدعوى المحكمة:

- إلزام تسليم الكاتب لصحيفة الدعوى وصورتها الى المحضر او المدعي
- يكتسب كلا من المدعي والمدعى عليه المركز النظامي للخصم بحقوقه وواجباته
- تحديد نطاق الخصومة محلا وسببا وأشخاصا
- ينقطع التقادم الذي يسري لمصلحة المدعى عليه بمجرد ايداع صحيفة الدعوى **

س167/ من وقت إيداع صحيفة الدعوى إدارة المحكمة يصبح الحق المدعى متنازعا فيه ويخضع
لأحكام الحقوق المتنازع عليها:

- صح **
- خطأ

س168/ يجوز لإدارة المحكمة ان تسلم المدعي أصل وصورة الصحيفة اذا طلبها ليتولى اعلان المدعى
عليه:

- صح **
- خطأ

س169/ يقوم المحضر بإعلان صحيفة الدعوى طبقا لقواعد الإعلان القضائي فيسلم صورة
الصحيفة الى:

- المدعي او من يمثله لشخصه
- وكيل المدعى عليه او من يعمل بخدمته او أهله او احد أقاربه وأصحابه
- جميع ما سبق **

س170/ اذا لم يجد المحضر المدعى عليه لتسليمه الإعلان ولم يجد من ينوب عنه فإنه:

- يُسلم الصورة ومرفقاتها الى عمدة الحي او مركز الشرطة او معرف القبيلة
- اخذ توقيعهم على الأصل بالتسليم
- بعد مرور ٢٤ ساعه من تسليم الصورة الى أي جهة مستلمة يُرسل الى الموجه اليه تبليغا يخبره
بان الصورة سلمت لتلك الجهة
- جميع ما سبق **

س171/ اذا كان المدعى عليه من الأجهزة الحكومية قام بتسليمها الى رؤسائها او من ينوب عنهم:

- صح **
- خطأ

س172/ اذا كان المدعى عليه شخصا اعتباريا او عاما او خاصا فإن المحضر يقوم بتسليم اعلان
صحيفة الدعوى الى:

- مديرها
- من ينوب عنها
- من يمثها
- جميع ما سبق **

س173/ اذا كان المدعى عليه من الشركات والمؤسسات الأجنبية التي لها فرع بالمملكة فإن اعلان
صحيفة الدعوى تسلم لرئيس الشركة خارج البلاد: صح أو خطأ؟

- خطأ ** التصحيح / يسلم لمدير الفرع او وكيله او من ينوب عنهما

س174/ اذا كان المدعي عليه من البحارة وعمال السفن تسلم صحيفة الدعوى الى :

- زوجته
- احد اقاربه
- الريان**

س175/ اذا كان المدعى عليه من المحجور عليهم فان اعلان صحيفة الدعوى تسلم له:

- صح
- خطأ**
- التصحيح/ تسلم الى الأوصياء او الاولياء

س176/ في حالة تسليم صحيفة اعلان الدعوى لأحد المساجين فانه يتم تسليمها لمدير السجن او مكان التوقيف او من يقوم مقامه:

- صح**
- خطأ

س177/ عند تسليم صحيفة اعلان الدعوى لشخص مجهول مكان الإقامة في المملكة فان يقوم بتسليمها ل::

- وزارة الخارجية
- مركز الشرطة
- وزارة الداخلية**

س178/ من اثار اعلان صحيفة الدعوى تمكين المدعى عليه او من يمثله من مباشرة خصمه بحق الدفاع:

- صح**
- خطأ

س179/ يكون موعد تسليم أصل الصحيفة وصورها للمحضر او للمدعي:

- بعد أسبوع
- بعد مرور ثلاث أيام
- اليوم التالي على الأكثر**

س180/ يجوز اجراء أي تبليغ في مكان الإقامة باي وقت بدون ضوابط:

- صح
- خطأ**

التصحيح/ لا يجوز اجراء التبليغ قبل شروق الشمس او بعد غروبها ولا في أيام العطل الرسمية

س181/ اوجب النظام ان يتم تسليم صورة صحيفة الدعوى الى المدعى عليه خلال:

- عشرة أيام
- أربعة أيام

خمسة عشر يوما **

س182/ موعد الحضور امام المحكمة العامة خمسة أيام على الأقل من تاريخ تبليغ الصحيفة:

صح

خطأ **ثمانية

س183/ موعد حضور الدعوى امام المحاكم العمالية والتجارية والحوال الشخصية:

ستة أيام

ثمانية أيام

أربعة أيام **

س184/ يجوز في الدعاوي الناشئة عن حوادث السير او عند الضرورة نقص الموعد الى اربعة وعشرون ساعة:

صح **

خطأ

س185/ الحضور امام المحكمة الجزائية يكون من تاريخ تبليغ الخصوم:

- ثلاثة أيام

- ٢٤ساعه عند الضرورة

- احضار المتهم فورا وبغير موعد اذا كان متلبسا

- جميع ما سبق **

س186/ يجب ان يكون نقص موعد الحضور امام المحكمة الجزائية بإذن من المحكمة:

صح **

خطأ

س187/ يجوز لأطراف الخصومة التدخل فيها، كما لا يجوز لأحد أطراف الخصومة اختصام الغير فيها.

أ/ صح

ب/ خطأ ** يجوز ص ٣٣

س188/ يجوز التدخل الانضمامي في الخصومة من الغير، كأن يتدخل شخص في دعوى ملكية بين آخرين مطالباً بالحكم له بالملكية لنفسه في مواجعتهم.

أ/ صح

ب/ خطأ ** التدخل الهجومي ص ٣٣

س189/ من أمثلة التدخل الانضمامي:

- أ/ تدخل الدائن في الدعوى المرفوعة من مدينه أو عليه .
ب/ إذا رفع أحد المحامين دعوى للمطالبة بتعويضه عن اعتداء وقع عليه أثناء القيام بعمله .
ج/ تدخل البائع في دعوى الاستحقاق المرفوعة على المشتري لمساعدة المشتري في الدفاع عن ملكية العين .

د/ أ + ج ** ص ٣٣

س190/ للمتدخل – مصلحة في التدخل، لكن هذه المصلحة تكون وقائية.

أ/ الانضمامي .

ب/ الدفاعي .

ج/ الهجومي .

د/ أ + ب ** ص ٣٣

س191/ المصلحة الوقائية تكون كافية لقبول المتدخل تدخلا – تطبيقا لقاعدة الاحتياط لدفع ضرر محقق .

أ/ هجوميا .

ب/ انضماميا . ** ص ٣٣

ج/ كلاهم .

د/ غير ذلك .

س192/ يجوز اختصام الغير:

أ/ بناء على أمر المحكمة .

ب/ بناء على طلب أحد الخصوم .

ج/ بناء على طلب الغير .

د/ أ + ب ** ص ٣٤

س193/ يجوز للخصوم اختصام:

أ/ من كان يصح اختصامه في الدعوى عند رفعها .

ب/ من له مصلحة في دعوى مماثلة للدعوى الأصلية .

ج/ كل شخص كان من الجائز أن يكون مدعيا أو مدعيا عليه في الدعوى عند رفعها .

د/ أ + ج ** ص ٣٤

س194/ إذا رفع الدائن دعوى للمطالبة بالدين على أحد المدينين المتضامنين فإنه لا يجوز بناء على طلب الدائن أو المدين اختصام باقي المدينين المتضامنين .

أ/ صح .

ب/ خطأ ** يجوز ص ٣٤

س195/ يكفي أن يكون هناك تماثل بين الاختصاص والطلب الأصلي لجواز اختصاص الغير بناء على طلب أحد الخصوم.

أ/ صح

ب/ خطأ ** لا يكفي بل لابد من وجود ارتباط بينه وبين الطلب الأصلي ص ٣٤

س196/ — هو اختصاص الغير بأمر المحكمة بإلزامه بتقديم ورقة أو مستند تحت يده.

أ/ اختصاص الغير لمصلحة العدالة.

ب/ اختصاص الغير لإظهار الحقيقة. ** ص ٣٤

ج/ اختصاص الغير في حدود الطلبات المرفوعة بها الدعوى.

د/ جميع ما ذكر.

س197/ الاختصاص لإظهار الحقيقة ولمصلحة العدالة هما من أنواع اختصاص الغير:

أ/ بناء على طلب وموافقة الخصوم.

ب/ بناء على طلب أحد الخصوم.

ج/ بأمر المحكمة. ** ص ٣٤

د/ جميع ما ذكر.

س198/ الحالات التي يجوز فيها للمحكمة أن تأمر باختصاص الغير:

أ/ إذا اختصمت من كان طرفاً في الدعوى في مرحلة سابقة انقضت الخصومة فيها قبل الفصل في موضوعها.

ب/ إذا رأت أنه سيضار من قيام الدعوى أو من الحكم فيها وكان لديها دليل على التواطؤ أو الغش والتقصير من جانب الخصوم.

ج/ بأن تأمر المدعي الذي رفع دعواه على أحد الورثة في أمر متعلق بالتركة أن يختصم باقي الورثة.

د/ جميع ما ذكر. ** ص ٣٥

س199/ إذا لم ينفذ الخصم ما أمرته به المحكمة جاز لها:

أ/ الحكم عليه بغرامة.

ب/ الحكم بوقف الدعوى إذا كان هو المدعى عليه.

ج/ الحكم بوقف الدعوى إذا كان هو المدعي.

د/ أ + ج ** ص ٣٥

س200/ يعتبر الغير طرفاً في الخصومة:

أ/ بمجرد اختصاصه.

ب/ بقيام أحد الخصوم بإعلانه. ** ص ٣٥

ج/ قبل قيام أحد الخصوم بإعلانه.

د/ أ + ب.

س201/ يصبح الغير طرفاً في الدعوى:

أ/ بمجرد اختصامه. ** ص ٣٥

ب/ بقيام أحد الخصوم بإعلانه.

ج/ قبل قيام أحد الخصوم بإعلانه.

د/ غير ذلك.

س202/ يصبح الغير طرفاً في الخصومة بمجرد اختصامه، ويجوز له الطعن في الدعوى.

أ/ صح

ب/ خطأ ** طرفاً في الدعوى وليس في الخصومة. ص ٣٥

س203/ يحق للمدعي أن يطلب تغيير سبب الطلب الأصلي أو الإضافة إليه، ولا يجوز للمدعي في نفس الوقت أن يقوم بتغيير موضوع الطلب الأصلي.

أ/ صح ** ص ٣٦

ب/ خطأ

س204/ في حالة الطلبات — يبقى الطلب الأصلي بموضوعه وسببه دون تغيير أو تعديل ويضيف المدعي إليه طلباً آخر.

أ/ المترتبة على الطلب الأصلي.

ب/ المكملة للطلب الأصلي.

ج/ المتصلة به اتصالاً لا يقبل التجزئة.

د/ جميع ما ذكر. ** ص ٣٦

س205/ الطلب المتصل بالطلب الأصلي اتصالاً لا يقبل التجزئة يكون عندما:

أ/ يؤدي الفصل بينهما إلى تعارض الأحكام مع إمكانية تنفيذها.

ب/ يؤدي الفصل بينهما تعارض الأحكام واستحالة تنفيذها. ** ص ٣٧

ج/ لا يؤثر الفصل بشيء.

د/ أ + ب.

س206/ الطلب الوقتي أو التحفظي يعتبر مساوياً في موضوعه وسببه لموضوع الطلب الأصلي.

أ/ صح.

ب/ خطأ. ** مختلفاً عنه ص ٣٧

س207/ إذا قدم المدعي طلباً للمقاصة القضائية، يكون للمحكمة سلطة تقديرية في قبول الطلب أو رفضه.

أ/ صح.

ب/ خطأ. ** ليس لها أدنى سلطة ص ٣٨

س208/التزام المحكمة بقبول طلب المقاصة القضائية لا يعني التزامها بإجابة المدعى عليه إلى طلب المقاصة.

أ/ صح ** ص ٣٨

ب/ خطأ.

س209/ يحكم القاضي برفض المقاصة القضائية إذا:

أ/ تبين للمحكمة أن الدين غير موجود أو معلق على شرط أو أن أجله لم يحل ولم يستقط. **

ص ٣٨

ب/ تبين للمحكمة أن الدينين لا ارتباط بينهما.

ج/ تبين للمحكمة أن من شأن الحكم فيه تأخير الفصل في الدعوى الأصلية.

د/ جميع ما ذكر.

س210/ أجاز المنظم أن يرفع المدعى عليه دعوى تعويض بطلب عارض ويكون ذلك أمام نفس المحكمة ناظرة الدعوى الأصلية.

أ/ صح **

ب/ خطأ.

س211/ لا يجوز للمدعى عليه تقديم أي طلب عارض يترتب على إجابته ألا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها.

أ/ صح.

ب/ خطأ. ** يجوز ص ٣٩

س212/ لا يشترط لإبداء الطلبات العارضة - مشافهة أو كتابةً - أن يكون الخصم حاضراً في الجلسة.

أ/ صح.

ب/ خطأ. ** يشترط ص ٤٠

س213/ يجوز للمحكمة تأجيل الدعوى لإعلان المدعى عليه بالطلب العارض إذا لم يحضر الجلسة التي أبادي فيها الطلب.

أ/ صح.

ب/ خطأ. ** يجب

س214/ يجب إبداء الطلب العارض:

أ/ قبل قفل باب المرافعة في الدعوى وقبل انقضاء الخصومة في الطلب الأصلي. ** ص ٤٠-٤١

ب/ بعد الفصل في الخصومة وانقضائها.

ج/ بعد قفل باب المرافعة.

د/ جميع ما ذكر.

س215/ يجوز للخصوم أن يطلبوا من المحكمة فتح باب المرافعة من جديد لتقديم طلباتهم العارضة دون حاجة لمبرر.
أ/ صح.

ب/ خطأ. ** إذا وجد ما يبرر ذلك ص٤٠

س216/ لا يجوز تقديم طلب عارض إذا:

أ/ لم تنقض الخصومة.

ب/ قضت المحكمة ببطلان أو سقوط الخصومة.

ج/ حكمت المحكمة في موضوع الطلب الأصلي.

د/ ب+ج ** ص٤١

س217/ إذا كان الطلب الأصلي جاهزاً للحكم فيه والطلب العارض يحتاج إلى تحقيق ورأت المحكمة عدم إمكان الفصل على استقلال في الطلب الأصلي:

أ/ لها أن تحكم في الطلب الأصلي وتؤجل الحكم في الطلب العارض على أي حال.

ب/ لها أن تؤجل الفصل في الطلب العارض.

ج/ يتعين عليها أن تؤجل الفصل في الطلب الأصلي لحين إتمام تحقيق الطلب العارض. ** ص٤١

من ص 42 إلى 57

س218// الخصومة تعتبر حضوره ل.....

أ- جميع الخصوم من مدعي ومدعي عليه

ب- فقط للمدعي

ج- فقط للمدعي عليه

د- لمن يفترض علمه بقيامها *** ص42

س219/ يصح افتراض جهل المدعى عليه بالخصومة في عدة حالات هي

أ- لم يُعلن لشخصه

ب- لم يحضر

ج- لما يودع مذكره بدفاع

د- جميع ما سبق *** ص42

س220/ إذا جهل المدعى عليه بالدعوى فيجب

أ- تأجيل الدعوى لإعلانه *** ص42

ب- الحكم غيابي في الجلسة

ج- احضاره بالقوة الجبرية

د- جميع ما سبق

س221/ القاعدة في المحاكم المدنية

- أ- لا يلزم حضور الخصم
- ب- يجوز ان يحضر وكيل عن الخصم
- ج- لابد من حضور الخصوم بأنفسهم

د- أ+ب. *** ص42

ه- ب+ج

س222/ تمثيل الوكيل للخصم في الوكالة بالخصومة يكون بموجب

أ- وكالة عقد اتفقيه *** ص42

- ب- وكالة عقد قضائية
- ج- وكالة عقد قانونيه
- د- جميع ما سبق

س223/ تثبت الوكالة بالخصومة

- أ- حضور الخصم بنفسه واثباتها في محضر الجلسة
- ب- بالكتابة في سند الرسمي او سند مصدق
- ج- لا وكالة في الحضور نهائيًا

د- أ+ب *** ص42

س224/ اذا تجاوز الوكيل حدود وكالته فان

- أ- لا تصرف الاثار الى الموكل
- ب- تصرف الاثار للموكل اذا اقرها
- ج- تعتبر الوكالة باطلة

د- أ+ب *** ص43

س225/ يتمتع الوكيل المحامي في عقد الوكالة بـ:

- أ- اجراءات الدفاع عن موكله
- ب- حريه اسانيد الدعوى اوجه والدفاع
- ج- اتخاذا الإجراءات التحفظية الى اين يصدر الحكم وقبض الرسوم والمصاريف

د- جميع ما سبق *** ص43

س226/ التزام المحامي بمهمه الدفاع تعتبر

أ- التزام في بذل عناية ** ص43

- ب- التزام بتحقيق نتيجة
- ج- كلاهما صحيح

س227/ اذا وكل المحامي بالتقاضي امام محكمه درجه اولى فإنها تنتهي هذه الوكاله ب
ا-وفاه الوكيل والموكل
ب-صدور الحكم فيها بدون الطعن في الحكم
ج-عزل الوكيل وتعيين غيره واعتزال الوكيل بنفسه
د-جميع ما سبق***ص43

س228/ عند اعتزال المحامي للوكالة من قبل الوكيل فانه
ا- تنتهي فورا ولا يلزم للدفاع عنه
ب- يلتزم بالاستمرار بالإجراءات لمدة شهر على الاقل ج- اخبار موكله بتنازله عن التوكيل
د-ب+ج***ص43

س229/ يترتب على انتهاء الوكاله
ا-انقطاع الخصومه جميعها
ب-لا تنقطع الخصومه بخلاف وكاله التقاضي تنقطع الخصومه***ص44
ج-لا تنقطع الخصومه في كاله التقاضي
د-جميع ما سبق

س230/ القاضي وعضو هيئه التحقيق والادعاء العام في حاله توكيل فان
ا- يمنع ان يكونوا وكلاء اي خصم امام محكمه الدعوى فقط
ب- يمنع ان يكونوا وكلاء ي خصم حتى وان كانوا لمحكمه غير التابعين لها
ج-يستثنى من المنع ان يكونوا وكلاء ازواجهم واصولهم ومن تحت ولايتهم
د-ب+ج***ص44

س231/ اذا غاب المدعي عن الجلسة ولم يتقدم بعذر فانه
ا- تشطب الدعوى نهائيا ولا يلغى الشطب
ب-تؤجل الجلسة لحين حضوره
ج-تشطب الدعوى ويلغى الشطب اذا تقدم بعذر***ص44
د-ا+ج

س232/ في حاله الغاء الشطب للدعوى لعدم حضور المدعى فان
ا- استكمال الاجراءات بضبط جديد
ب-استكمال الاجراءات بدون تأثير على الاجراءات السابقة***ص44
ج-تبدا عمل اجراءات جديده وضبط جديد
د-ا+ج

س233/ في حاله رفض الدعوى للمرة الثانية
ا- يرفع طلب الاستمرار للمحكمة العليا***ص45
ب- يرفع طلب الاستمرار الى المحكمة الابتدائية

ج- يرفع طلب الاستمرار في محكمه الاستئناف
د- جميع ما سبق

س234/ في حالة غياب المدعي بدون عذر وطلب المدعى عليه الحكم فان المحكمة
ا- تؤجل الحكم لحضور المدعي
ب- ترفض الدعوى
ج- تحكم غيابياً في حق المدعي***ص45
د- ا+ب

س235/ في حالة حضور المدعي الجلسة وغياب المدعى عليه فانه
ا- اذا كان المدعى عليه قد أعلن لشخصه او اودع مذكره قبل الجلسة فيحكم في الدعوى
ب- اذا كان المدعى عليه اعلن لغير شخصه فتؤجل الدعوى لإعلانه
ج- تؤجل الدعوة سواء اعلن المدعي عليه ام لم يعلن
د- ا+ب***ص45

س236/ اذا غاب المدعي عليه عن الجلسة المؤجلة دون عذر ولم يكن تبلغ لشخصه او وكيله
ا- تحكم المحكمة حضورياً على المدعي عليه
ب- تحكم المحكمة غيابياً على المدعي عليه***ص45
ج- تؤجل الدعوى مره اخرى الى جلسة قادمة
د- تفرض الدعوى بسلطة تقديرية من المحكمة

س237/ اذا صدر الحكم في الجلسة دون اعاده اعلان المدعي عليه فانه يكون
ا- باطلاً بطلاناً مطلقاً لمصلحة المدعي عليه وغيره
ب- باطلاً بطلاناً خاصاً لصالح المدعي عليه
ج- فقط**ص46
د- الحكم صحيح وينفذ
ه- غير ذلك

س238/ اذا ثبت للمحكمة ان اعلان المدعي عليه كان باطلاً
ا- يجب عليها تنفيذ الحكم
ب- يجب عليها التأجيل للإعلان
ج- يجب عليها التأجيل لتصحيح الاعلان
د- ب+ج***ص46

س239/ شروط تصحيح الاعلان
ا- عدم تخلف المقتضيات الشكلية او الموضوعية
ب- ان يتم التصحيح بإعلان المدعي عليه بالحضور فقط
ج- ان يتم التصحيح بإعلان المدعي عليه بصحيفه دعوى من جديد وليس مجرد تكليف
حضور**ص46

د-أ ج

س240/ يتضمن الاعلان الجديد للمدعي عليه

أ- اعلان بالتكليف بالحضور

ب- اعلان جديد يتضمن كافة بيانات صحيفة الدعوى والتكليف بالحضور ***ص46

ج- يكتفي بالتكملة لما ينقصه فقط

س241/ في حالة غياب كل من المدعي والمدعي عليه عن الحضور فان

أ- اذا كانت الدعوى صالحة للحكم وجب الفصل فيها

ب- اذا كانت الدعوى غير صالحة للحكم وجب شطبها

ج- وجب الغاء الدعوى

د-أ ب ***ص46*47

س242/ هو استبعاد الدعوى من جدول القضايا المتداولة امام المحكمة ووقف سيرها

أ- الغاء الدعوى

ب- شطب الدعوى ***ص47

ج- تعديل اجراءات الدعوى

س243/ صح ام خطأ

شطب الدعوى يلغىها ويزيل الاجراءات ✘ ص47

س244/ اذا تم شطب الدعوى فيجب على المدعي

أ- تعجيلها خلال 60يوم بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وتعلن للمدعي عليه ***ص47

ب- تعجيلها خلال 60يوم بصحيفه تودع محضر

المحكمة

ج- لا يستطيع تعديلها بعد الشطب

س245/ في حالة تعجيل الدعوى بعد الشطب من قبل المدعي عليه ولم يحضر جلسة التعجيل فان

أ- الخصومة تعتبر كان لم تكن **ص47

ب- تشطب مره اخرى دون الغاء

ج-أ ب

س246/ الاصل في الجلسات

أ- علنية

ب- تنظر الدعوى في اول الجلسات

ج- تنظر الدعوى في اي من جلسات المرافعة

أ ب ***ص48

- س247/ من يخل بنظام المحكمة ولم يمتثل فان
ا- للمحكمة ان تامر بحبسه حتى نهاية المرافعات وهو غير قابل للطعن
2/ للمحكمة ان تأمر بحبسه مدة 24ساعه والحكم غير قابل للطعن ***ص48
3/ للمحكمة ان تامر بحبسه 24ساعه والحكم قابل للطعن
4/ تامر بحبسه 4ايام والحكم قابل للطعن

- 248 / يجوز تأجيل نظر الدعوى من الجلسة الاولى الى اخرى اذا كان
ا- الخصم قد طلب ذلك لإعداد دفاعه
ب- الخصم قد طلب ذلك للاطلاع
ج- الخصم طلب ذلك لاختصاص شخص من الغير
د- جميع ما سبق ***ص48

- س249/ من الحالات التي لا تجوز للمحكمة ان تؤجل الدعوى بسببها
ا- اذا اجلت المحكمة لسبب واحد اكثر من مره
ب- ان تؤجل الدعوى لأكثر من 3اسابيع
ج- ان تؤجل الدعوى لأكثر من 60يوم
د- ا+ب ***ص48

- 250 / الدفع الموضوعي هو الاجراء الذي يتقدم به المدعي عليه الى القضاء لإثبات ان ادعاء خصمه
غير صحيح (صح أم خطأ)
✓ ص 48

- س251/ يجوز ابداء الدفع الموضوعي
ا- امام محكمة الاستئناف
ب- ابدائه امام محكمة درجه اولى
ج- امام المحكمة العليا
د- ا+ب ****ص49

- س252/ يجوز التمسك بالدفع الموضوعي في صحيفة الدعوى
ا- بعد قفل باب المرافعة
ب- قبل قفل باب المرافعة ***ص49
ج- ا+ب
د- في اي وقت يشاء

- س253 / تفصل المحكمة في الدفع بالموضوع
ا- مع موضوع الدعوى
ب- احيانا قبل الفصل في موضوع الدعوى
ج- بعد انتهاء موضوع الدعوى
د- ا+ب **ص49

س254/ حجية الحكم الصادر في الدفع الموضوعي

أ- لا يجوز طرح موضوع الدفع من جديد أمام نفس المحكمة أو محكمة أخرى** ص49
ب- يجوز طرح موضوع الدفع في أي وقت شاء ذلك

س255/ الدفع الاجرائي هو الدفع التي توجه الى اجراءات الخصومة بقصد اصدار حكم ينهي الدعوى بحكم في موضوعها (صح أم خطأ)
✗ دون حكم في موضوعها

س256/ وقت الدفع الاجرائي هو

أ- إذا كان متعلق بالنظام العام يبدأ في أي حالة كانت عليها الاجراءات
ب- في الدفع الاجرائي غير متعلق بالنظام التمسك به في بداية التقاضي وبعد الكلام في موضوع الدعوى
ج- في الدفع الاجرائي غير متعلق بالنظام التمسك به في بداية التقاضي قبل الكلام في موضوع الدعوى
د- أ+ج ✓ ص 50

س257/ صح أم خطأ

عدم ابداء التمسك بالدفع الاجرائي في صحيفة الطعن يسقط الحق ✗
خطأ لا يسقط الحق حتى لو لم يتكلم في الموضوع

س258/ من الامور التي تُسقط الدفع الاجرائية

أ- عدم ابداء الدفع جملة واحدة في مذكره او في جلسة واحدة
ب- ابداء بعض الدفع كتابة والبعض شفاهه
ج- عدم التمسك بالعيوب الشكلية
د- جميع ما سبق ✓ ص 51

س259/ ولاية المحكمة للدفع الاجرائية تكون

أ- ولايتها بالنسبة للدفع قطعي وكذلك الموضوع قطعي
ب- ولايتها بالنسبة للدفع الاجرائي غير قطعي والموضوعي قطعي
ج- ولايتها بالنسبة للدفع الاجرائي قطعي والموضوع غير قطعي**** ص51
د- غير ذلك

س260 / للمحكمة في الدفع الاجرائي ضمه الى الموضوع واصدار حكم واحد (صح أم خطأ)
✓ وذلك إذا كان الدفع يحتاج الى فحص الموضوع

س261/ هو الوسيلة التي يتمسك بها الخصم بعدم جواز نظر الطلب او الدفع او الطعن المقدم من خصمه الى المحكمة

ا-الدفع بالموضوع

ب-الدفع الاجرائي

ج-الدفع بعدم القبول ***ص52

د-جميع ما سبق

س262/ في الدفع بعدم القبول إذا حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان ولكنها حكمت بقبول الدفع فان الحكم

ا-يحوز الحجية

ب-لا يحوز اي حجية ***ص53

ج-يحوز الحجية في اوضاع معينة واطواع لا يجوزها

س263/ في الدفع بعدم القبول إذا حكمت المحكمة بقبول الدفع وعدم قبول الدعوى لان المصلحة غير قانونية فان الدفع

ا-لا يحوز اي حجية

ب-يحوز الحجية ***ص53

ج-يحوزها في اوقات معينة فقط

د-غير ذلك

س264/الوقف الاتفاقي

ا-اتفاق بين الخصوم على وقف الخصومة

ب-مدته، 6 اشهر

ج-رغمًا عن الخصومة ومدته 6 اشهر

د-ا+ب ***ص54

س265/الوقف الاتفاقي يتم

ا-بإرادة منفردة

ب-يتفق المدعي والمدعي عليه

ج-إذا اعترض أحد الخصوم على الوقف فلا يتم

د-ب+ج ***ص54

س266/سلطة المحكمة في الوقف الاتفاقي

ا-في الاقرار سلطه تقديرية وقرار المحكمة بالموافقه لا يكون قطعي

ب-في الاقرار سلطه الزامية وقرار المحكمة في الموافقة قطعي

ج-في الاقرار سلطه تقديرية وقرار المحكمة بالموافقه على الوقف قطعي ***ص54

د-ب+ج

س267/ عند الوقف الاتفاقي

- ا- تفقد الدعوى اثارها الاجرائية والموضوعية
- ب- تعتبر الخصومة راکدة فلا يجوز اتخاذ اي اجراء ماعدا المواعيد الحتمية
- ج- تظل الخصومة قائمة وتظل الاثار الاجرائية والموضوعية
- د- ب+ج *** ص 45،55

س268/ صح ام خطأ

وقف الخصومة تكون بقوه القانون بينما انقطاع الخصومة باتفاق الخصوم (× العكس صحيح)

س269/ من شروط انقطاع الخصومة الوفاة وتكون

- ا- في وفاة أحد الخصوم تنقطع من تاريخ حصول الوفاة
- ب- في الاعتباري إذا لم يعد له وجود قانوني كالاندماج
- ج- في وفاة الخصوم وذلك بتاريخ العلم بالوفاة والاعتباري ليس له انقطاع خصومة
- د- ا+ب *** ص 55

س270/ من اسباب انقطاع الخصومة ما يلي

- ا- فقط اهليه التقاضي وهي خاصه بالممثل القانوني للخصم وليس للخصم
- ب- فقد اهليه التقاضي بالنسبه لاحد الخصوم وكذلك زوال صفه الممثل القانوني وهو يصيب أحد الخصوم
- ج- فقد اهلية التقاضي بالنسبه لاحد الخصوم وزوال صفة الممثل القانوني للخصم وليس للخصم
- د- ا+ج ** ص 56

س271/ اذا كان سبب انقطاع الخصومة تعتبر الخصومة قد انقطعت

- ا- بعد بدء الخصومة وبعد تهيئتها للحكم فيها
- ب- قبل بدء الخصومة وبعد تهيئتها للحكم فيها
- ج- بعد بدء الخصومة وقبل تهيئتها للحكم فيها *** ص 56
- د - غير ذلك

س272/ إذا حدث سبب من اسباب انقطاع الخصومة وكان بعد قفل باب المرافعة

- ا- تنقطع الخصومة لوجود السبب
- ب- لا تنقطع الخصومة ✓✓ ص 56
- ج/ ترجع سلطة تقديرية للقاضي
- د- ا+ج

س273/ اذا حدث سبب من اسباب انقطاع الخصومة فإنها تعتبر منقطعة بقوه القانون «صح ام خطأ»!

✓ ص 57

س274/يزول انقطاع الخصومة ب.....

ا-تعجيل الخصومة بصحيفه الدعوى من المدعي فقط

ب-تعجيل الخصومة بصحيفه الدعوى من المدعي عليه

ج-تعجيل الخصومة بصحيفه الدعوى من أحد الاطراف الى الطرف الاخر ***ص57

د-تعجيل الخصومة من المحكمة الى المدعي عليه

س275/اذا لم يقم احد الخصوم بتعجيل الخصومة بعد انقطاعها فانها تعتبر منقطعة «صح ام خطأ»

الاجابة ✓. ص57

س276/الحكم الصادر اثناء فتره الانقطاع يعتبر

ا-باطل وكذلك جميع المواعد حتى الحتمية ***ص57

ب-باطل وكذلك جميع الاجراءات ماعدا الحتمية

ج-صحيح وكذلك جميع الاجراءات حتى الحتمية

د-صحيح وكذلك جميع الاجراءات ماعدا الحتمية

س277/ تختلف انواع الدفع فيما بينها من حيث استنفاد المحكمة بان

ا/ الدفع الموضوعي اذا طعن بالحكم فيه بالاستئناف لا يعاد الى محكمه درجه اولى بينما ادفع الاجرائي تستنفد المحكمه ولايتها بالنسبه للاجراء

ب/ الدفع الموضوعي يعاد الى محكمه درجه اولى عند الطعن فيه بينما الدفع بعدم القبول لا يجوز العدول عنه او الرجوع عنه

ج/ الدفع الموضوعي اذا عيني فيها امام الاستئناف لا يعاد الى محكمه درجه اولى بينما ادفع بعدم القبول اذا كان بالنسبه للموضوع فالمحكمة لا تستنفذ ولايتها

د/ ا+ب

ه/ ا+ج ✓. ص 49-51-53

س278/ تعتبر الاحكام الصادرة في الدفع

ا- الدفع الموضوعي يحوز حجية الامر المقضي بينما الدفع بعدم الاجراء لا يحوز حجية الامر المقضي

ب- الدفع بعدم القبول لا يحوز اي حجية اذا كان الحكم صادر برفض الدفع

ج- الدفع الاجرائي يحوز الامر المقضي بينما الدفع الموضوعي لا يحوز حجية الامر المقضي

د- ا+ب ✓. ص 49،52،53

ه- ا+ج

س279/اذا تم تصحيح شكل الخصومة قبل الحكم بانقطاعها فان الخصومة تنقطع

صح ام خطأ

ج «««خطأ»»»

لا تنقطع الخصومة اذا لم يتم تصحيحها

صفحة (58)

س280/ يقصد بترك الخصومة نزول — عن الخصومة التي أنشأها وعن كافة الإجراءات بما فيها صحيفة الدعوى.

أ/ المدعي **

ب/ المدعى عليه

ج/ من في حكم المدعى عليه

د/ ب+ ج

س281/ لترك الخصومة عدة شروط ليس منها:

أ/ أن يصدر الترك من المدعي

ب/ توافر الأهلية الإجرائية لدى التارك

ج/ أن يكون الترك معلقاً بشرط **

د/ أو يقبل المدعي عليه الترك

س/282 قبول المدعى عليه يعد تصرفاً قانونياً بإرادة منفردة يوافق مضمونه تصرف المدعي بترك الخصومة

أ/ صح

ب/ خطأ ** يختلف

س283/ من شروط ترك الخصومة أن يتم في الشكل الذي يقرره النظام، وعليه يمكن أن يكون الترك ضمنياً يستشف من أي تصرف أو إجراء يقوم به المدعي.

أ/ صح

ب/ خطأ **

** لا بد أن يكون صريحاً

س284/ لا يجوز للمدعي ترك الخصومة بعد قفل باب المرافعة.

أ/ صح

ب/ خطأ ** ص58 يجوز

صفحة (59)

س/285 ليس من حق المدعي والمدعى عليه الاعتراض على الترك إذا لم تكن صحيفة الدعوى قد أعلنت للمدعى عليه

أ/ صح ***

ب/ خطأ

س/286 / لم يكن المدعى عليه قد أبدى طلباً أو دفاعاً موضوعياً:

أ/ من حقه الاعتراض على ترك الخصومة

ب/ لا يحق له الاعتراض على الترك لعدم وجود مصلحة في بقاء الخصومة**

ج/ يحق للمدعي الاعتراض على ترك الخصومة.

د/ لا شيء مما سبق

س/287 / لو دفع – ببطلان صحيفة الدعوى أو بعدم قبولها يعد الترك محققاً لرغبته، فلا توجد له مصلحة في الاعتراض على ترك الخصومة.

أ/ المدعى عليه**

ب/ المدعي

ج/ كلاهما

د/ لا شيء مما سبق

س/288 من الأسباب التي لأجلها قد يترتب على ترك الخصومة عدم جواز تجديدها:

أ/ انقضاء الحق الموضوعي بالتقادم

ب/ سقوط الحق في الدعوى

ج/ دفع المدعى عليه ببطلان صحيفة الدعوى

د/ أ + ب***

س/289 لا يؤثر ترك الخصومة على الحق الموضوعي أو الحق في الدعوى أو الطعن فيجوز للمدعي رفع دعوى جديدة بذات الموضوع والسبب ضد نفس المدعى عليه.

أ/ صح**

ب/ خطأ

س/290 / من آثار الترك زوال الآثار التي ترتبت على الخصومة بأثر _____ فتقادم الحق الموضوعي يعتبر سارياً وكأنه لم ينقطع.

أ/ فوري

ب/ رجعي**

ج/ مستقبلي

د/ لا شيء مما سبق

صفحة (60)

س/291 / يُعتبر حكماً كل قرار صدر من المحكمة يفصل في مسألة:

أ/ موضوعية

ب/ إجرائية

ج/ من مسائل الإثبات

د/ جميع ما سبق**

س292/ يعتبر حكماً كل قرار صدر من المحكمة وكان:

أ/ قطعياً ومنهياً للخصومة

ب/ غير قطعي وغير منه للخصومة

ج/ أ + ب **

د/ غير ذلك

س293/ ما يتم من إجراءات الخصومة يمكن القول بأنها إجراءات الحكم، لذا لم يخضع المنظم إصدار الأحكام لقواعد وإجراءات خاصة.

أ/ صح

ب/ خطأ ** أخضعها لقواعد خاصة

س294/ يترتب على مخالفة قواعد إصدار الأحكام:

أ/ صدور حكم جديد

ب/ صحة الحكم وبطلان العمل به

ج/ بطلان الحكم **

د/ غير ذلك.

س295/ القواعد العامة لإصدار الأحكام غير محصورة.

أ/ صح

ب/ خطأ ** محصورة

س296/ لا تعد من القواعد العامة لإصدار الأحكام:

أ/ المداولة

ب/ المراجعة ***

ج/ تحرير الحكم

د/ أ + ج

س297/ المداولة هي: المشاورة بين أعضاء المحكمة في منطوق الحكم وأسبابه بعد انتهاء المرافعة والنطق به.

أ/ صح

ب/ خطأ ** قبل النطق به

س298/ تصدر الأحكام بعد إجراء المداولة ب:

أ/ الأغلبية فقط

ب/ الإجماع فقط

ج/ الأغلبية أو الإجماع **

د/ غير ذلك

س299/ إذا اختلفت الآراء ولم تتوفر الأغلبية بعد المداولة وكان هناك رأيين:

أ/ يرجع رئيس المحكمة أحد الآراء

ب/ يكلف رئيس المحكمة أحد قضااتها لترجيح أحد الآراء **

ج/ يقوم القضاة بالمداولة من جديد حتى يصلوا إلى الأغلبية

د/ يتم الجمع بين الرأيين.

صفحة (61)

س300/ إذا اختلفت الآراء ولم تتوفر الأغلبية وتعذر ترجيح أحد الآراء بعد تكليف رئيس المحكمة أحد القضاة لذلك، يكلف – أحد القضاة لهذا الشأن.

أ/ رئيس المجلس الأعلى للقضاة **

ب/ رئيس المحكمة

ج/ القاضي المكلف

د/ غير ذلك.

س301/ قد تتم المداولة في جلسة المرافعة ويتبعها مباشرة –، أو قد تتم في غرفة المشورة.

أ/ إصدار الحكم

ب/ النطق بالحكم **

ج/ تحرير الحكم كتابةً

د/ ب+ ج

س302/ قد تتم المداولة في:

أ/ غرفة المشورة

ب/ جلسة المرافعة

ج/ أ + ب **

د/ بالمراسلة

س303/ يجوز أن تتم المداولة بين القضاة مراسلة.

أ/ صح

ب/ خطأ ** لا يجوز

س304/ لم يوجب المشرع على المحكمة أن تبين في حكمها المكان الذي أجريت فيه المداولة.

أ/ صح **

ب/ خطأ

س305/ انتهاء أحد شروط صحة المداولة يؤدي إلى:

أ/ صحة الحكم وقابلية التعديل عليه

ب/ بطلان الحكم **

ج/ صدور الحكم غير قطعي

د/ أ + ج

س306/ يجوز إجراء المداولة في العلن وأمام الجمهور في جلسة المرافعة.

أ/ صح

ب/ خطأ **

س307/ يجوز أن تتم المداولة بعد انتهاء المرافعة وقفل بابها.

أ/ صح

ب/ خطأ ** يجب لأنها شرط من شروط صحة المداولة

س308/ خلو الحكم من بيان يؤكد أن المداولة تمت بعد قفل باب المرافعة أو انقضاء الأجل المحدد لإيداع المذكرات يؤدي إلى:

أ/ بطلان الحكم

ب/ عدم بطلان الحكم **

ج/ تأجيل صدور الحكم

د/ عدم تأجيل صدور الحكم

صفحة (62)

س309/ إذا اتضح أن مسودة الحكم قد أودعت قبل المرافعة وقبل انقضاء الأجل المحدد لإيداع المذكرات يؤدي إلى:

أ/ بطلان الحكم **

ب/ عدم بطلان الحكم

ج/ تأجيل صدور الحكم

د/ عدم تأجيل صدور الحكم

س310/ المسودة يجوز أن يرد عليها الكشط أو التعديل شريطة أن يتم ذلك بمعرفة القضاة الذين تداولوا الحكم.

أ/ صح **

ب/ خطأ

س311/ إذا استمعت المحكمة أثناء المداولة إلى أقوال أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر واستبعدتها، فإن حكمها يقع باطلاً.

أ/ صح

ب/ خطأ ** لا يقع باطلاً أو لا يجوز إبطاله

س312/ إذا استمعت المحكمة أثناء المداولة إلى أقوال أحد الخصوم أو قبلت أوراقاً أو مذكرات قدمها دون اطلاع الخصم الآخر، فإن حكمها:

أ/ يقع باطلاً**

ب/ لا يقع باطلاً

س313/ _____ أن يشترك في المداولة قاض غير القضاة الذين سمعوا المرافعة.

أ/ يجب

ب/ يجوز

ج/ لا يجب

د/ لا يجوز**

س314/ يبطل الحكم إذا:

أ/ إذا اشترك في المداولة قاض لم يسمع المرافعة وكان قاضياً في نفس المحكمة.

ب/ استمعت المحكمة أثناء المداولة إلى أقوال أحد الخصوم دون إبلاغ الآخر.. واعتمدها

ج/ حصلت المداولة أثناء سير المرافعة.

د/ جميع ما سبق**

صفحة (63)

س315/ لا يوجد الحكم قانوناً إلا:

أ/ بمداولته.

ب/ بكتابة مسودته.

ج/ بالنطق به**

د/ أ + ج

س316/ تعديل المحكمة على الحكم قبل النطق به:

أ/ واجب

ب/ جائز**

ج/ غير واجب

د/ غير جائز

س317/ _____ حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم.

أ/ يجب**

ب/ يجوز

ج/ لا يجب

د/ لا يجوز

س318/ النطق بالحكم يكون في جلسة:

أ/ خاصة

ب/ سرية

ج/ علنية**

د/ غير ذلك

س319/ إذا تخلف أحد القضاة المشتركين في المداولة عن جلسة النطق بالحكم لمانع جاز ذلك، شرط أن يكون قد وقع على الحكم المدون في الضبط.

أ/ صح**

ب/ خطأ

س320/ يكون إيداع مسودة الحكم بتسليمها إلي:

أ/ رئيس المحكمة

ب/ أحد القضاة

ج/ أمين سر الجلسة**

د/ أ + ج

س321/ شروط صحة النطق بالحكم:

أ/ أن تودع مسودة الحكم ملف الدعوى عند النطق به.

ب/ أن ينطق بالحكم علانية.

ج/ أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم.

د/ جميع ما سبق**

صفحة (64)

س322/ مسودة الحكم أو الضبط: هي ورقة لتحضير الحكم تكتب عقب الانتهاء من المداولة والنطق بالحكم.

أ/ صح

ب/ خطأ** قبل النطق بالحكم

س323/ يجب تحرير المسودة ب:

أ/ خط القاضي

ب/ خط القاضي أو خط أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته**

ج/ باشتراك جميع أعضاء الهيئة.

د/ ب + ج

ملاحظة: يجب بخط القاضي أو خط أحد الأعضاء.. يجوز باشتراكهم.

س324/ يكون الحكم باطلاً إذا:

- أ/ احتوت المسودة على شطب أو كشط وتعديل بمعرفة أعضاء الهيئة.
ب/ حرر المسودة أو شارك في تحريرها شخص آخر غير أعضاء هيئة المحكمة، اشترك في إصدار الحكم وكان قد سمع المرافعة.
ج/ حرر المسودة أو شارك في تحريرها شخص آخر غير أعضاء هيئة المحكمة، لم يشترك في إصدار الحكم وكان قد سمع المرافعة***
د/ ب + ج.

س325/ كتابة المسودة تعدّ ركناً في الحكم.

أ/ صح**

ب/ خطأ

س326/ عدم كتابة المسودة يؤدي إلى أن الحكم يُعدّ:

أ/ مفقود دليل وجوده

ب/ منعدم

ج/ موجود ويحتاج لإثبات

د/ أ + ب**

س327/ إذا اشتمل الحكم على المنطوق ووقع خطأ مادي بهذا المنطوق، فلا يجوز تصحيح هذا الخطأ من واقع جلسة النطق بالحكم.

أ/ صح

ب/ خطأ** يجوز

صفحة (65)

س328/ يجب أن تتضمن مسودة الحكم:

- أ/ بيان أسبابه ومنطوقه وتوقيع أعضاء الهيئة التي أصدرته* ص64/65
ب/ بيان أسبابه ومنطوقه وتوقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته
ج/ بيان أسبابه ومنطوقه وكفي توقيع رئيس الهيئة التي أصدرته.
د/ جميع ما سبق

س329/ صك الحكم هو:

أ/ النسخة الاحتياطية من الحكم.

ب/ مسودة الحكم.

ج/ النسخة الأصلية من الحكم**

د/ غير ذلك.

س330/ مما يجب أن يشتمل عليه صك الحكم:

أ/ أسماء القضاة الذين اشتركوا في الحكم وتوقيعهم، وأسماء الخصوم ووكلائهم والشهود في الدعوى وشهادتهم بلفظها وتزكيتها.

ب/ اسم المحكمة النازرة للدعوى وخلاصة الدعوى والجواب والدفع، وأسباب الحكم ونصه وتاريخ النطق به.

ج/ مسودة الحكم والتعديل عليها.

د/ أ + ب **

صفحة (66)

س331/ تبدو أهميته في عدم انفصاليه عن أداء القاضي وله أهمية خاصة من حيث تحقيق الرقابة على الأحكام القضائية:

أ/ النطق بالحكم.

ب/ تحرير الحكم.

ج/ تسبب الحكم **

د/ غير ذلك.

س332/ لا يلزم أن يكون الحكم مبرراً بمعنى مشروحاً، ويكفي أن يصدر عادلاً.

أ/ صح

ب/ خطأ **

س333/ التسبب يتضمن:

أ/ مجرد وجود الأسباب في الحكم.

ب/ اشتغال الحكم على الحجج الواقعية والقانونية المبني عليها والمنتجة له.

ج/ أن تعبر الأسباب الموجودة في الحكم عن العملية العقلية التي وصل من خلالها القاضي إلى نتيجة معينة.

د/ ب + ج **

صفحة 67

س334/ للتسبب أهمية للغير تتمثل في:

أ/ دراسته تعد الوسيلة الوحيدة لتعرف غير الخصوم والرأي العام على أحكام القضاء ومن ثم

الإقناع بعدالة القضاء **

ب/ يجعل الحكم قابلاً للتقييم والتحديد من جانب المتقاضين الموجه لهم.

ج/ به يسلم القضاء من مظنة التحكم وبه يرتفع الشك والريب عما يصدر من قرارات.

س335/ لا يكفي لصحة التسبب وسلامته أن يتضمن الحكم أسباب وإنما يجب أن تكون هذه الأسباب كافية لحمله، وهذه من —:

أ/ دوافع التسبب.

ب/ مبررات التسبب.

ج/ شروط صحة التسبب**.

د/ آثار التسبب.

س336/ يمكن القاضي الاستناد إلى دليل لم يتضمنه ملف القضية ويجوز له الاستناد إلى أدلة غير التي قدمها الخصوم في القضية.

أ/ صح

ب/ خطأ** لا يمكن ولا يجوز

صفحة 68

س337/ لكل من المدعي العام والمحكوم عليه والمدعي بالحق الخاص الاعتراض بطلب الاستئناف على الأحكام والقرارات التي تصدرها محاكم الدرجة الأولى في دعاوى:

أ/ الحقوقية والأحوال الشخصية

ب/ الإجرائية أو الجزائية**

ج/ العمالية

د/ جميع ما سبق

س338/ في دعاوى الحقوقية والتجارية والعمالية والأحوال الشخصية يجوز أن يطعن بالاستئناف كل من:

أ/ المدعي العام

ب/ المحكوم عليه ومن لم يقض له بكل طلباته**.

ج/ المدعي بالحق الخاص.

د/ أ + ج.

س339/ من شروط الاستئناف أن يتم الرفع في الميعاد النظامي، وأن يكون محل الطعن هو الأحكام النهائية.

أ/ صح

ب/ خطأ** الابتدائية الصادرة من محاكم الدرجة الأولى.

س340/ إذا لم يقدم المعارض خلال المدة المقررة نظاماً اعتراضه فإن حقه في طلب الاستئناف:

أ/ يسقط حقه.

ب/ تدون الدائرة المختصة محضراً بسقوط الحق وتهمش على صك الحكم وسجله ويكتسب الحكم القطعية.

ج/ تدون الدائرة المختصة محضراً بسقوط الحق دون أن تهمش على صك الحكم إذ لم يكتسب الحكم القطعية.

د/ أ + ب **

- س341/ مدة الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق:
أ/ ثلاثون يوماً من تاريخ تسليم صورة صك الحكم إلى المحكوم عليه وأخذ توقيعه في الضبط.
ب/ ثلاثون يوماً من تاريخ تسليمه المحدد إن لم يحضر.
ج/ ثلاثون يوماً من تاريخ صدور الحكم وعلمه به.

د/ أ + ب **

س342/ على الدائرة أن ترفع الحكم إلى محكمة الاستئناف لتدقيقه مهما كان موضوع الحكم في الحالات التالية:

- أ/ إذا كان المحكوم عليه ناظر وقف أو وصيا أو وليا أو ممثل جهة حكومية ولم يطلب الاستئناف.
ب/ إذا كان قد طلب الاستئناف ولم يقدم مذكرة الاعتراض خلال المدة المقررة نظاماً.
ج/ إذا كان المحكوم عليه غائباً وبلغه الحكم.

د/ أ + ب **

صفحة 69

س243/ يرفع الحكم إلى المحكمة لتدقيقه دون طلب الخصوم إذا كان صادراً:

أ/ بقضايا الحدود (قتل - رجم - قصاص) **

- ب/ بالقضايا العمالية
ج/ بالقضايا التجارية
د/ غير ذلك

س344/ يقف سريان مدة الاعتراض بـ:

- أ/ فقد أهلية التقاضي.
ب/ موت المعارض وإبلاغ الورثة بالحكم.
ج/ زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن المعارض.

د/ أ + ج **

س345/ يحصل الاعتراض بطلب الاستئناف والتدقيق بمذكرة تودع لدى:

أ/ أي إدارة محكمة من محاكم الدرجة الأولى.

ب/ إدارة محكمة الدرجة الأولى التي أصدرت الحكم أو أيدته **

- ج/ إدارة المحكمة العليا.
د/ رئيس المحكمة.

- س346/ يسقط حق الاستئناف في الاستئناف إبلاغه بموعد الجلسة بعد مضي _____ يوماً في
الدعوى الحقوقية و_____ يوماً في الدعوى الجزائية، إذا لم يحضر الجلسة ولم يطلب السير في
الدعوى أو لم يحضر بعد السير فيها.
أ/ تسعون يوماً، ثلاثون يوماً.
ب/ ستون يوماً، خمسة عشر يوماً**
ج/ ستون يوماً، عشرة أيام.
د/ تسعون يوماً، أربعون يوماً.

- س347/ لا يصح أن يلغى حكم الدرجة الأولى أو يعدل بالنسبة للخصوم الطاعنين في الدعوى
بالاستئناف.
أ/ صح

ب/ خطأ** (لأطراف الخصومة فقط)

- س348/ تقييد محكمة الاستئناف بالجزء المستأنف من الحكم وبالوقائع المطروحة في محاكم
الدرجة الأولى لذا فإنه:
أ/ يجوز لأي خصم أن يقصد تقرير الاستئناف على عنصر دون غيره، أو سبب دون غيره.
ب/ يجوز للمحكمة أن تنظر في واقعة جديدة لمعترض على محاكم الدرجة الأولى.
ج/ لا يجوز للمحكمة أن تنظر في واقعة جديدة لمعترض على محاكم الدرجة الأولى.
د/ أ + ج**

- س349/ من القيود التي يحدد بها نطاق محكمة الاستئناف عدم قبول الطلبات الجديدة في
الاستئناف وتقضي بذلك المحكمة من تلقاء نفسها.
أ/ صح**
ب/ خطأ

- س350/ لا يجوز تقديم أوجه دفاع جديدة في الاستئناف وإذ لا يمكن استدراك ما قالت الخصوم
تقديمه من دفاع
أ/ صح
ب/ خطأ** يجوز ويمكن

- س351/ يجوز التدخل – في الاستئناف.
أ/ الهجومي

ب/ الدفاعي** هو نفسه التدخل الانضمامي
ج/ كلاهما
د/ غير ذلك

صفحة 71

س352/ يجوز الاستئناف على الأحكام:

أ/ النهائية الصادرة في موضوع الدعوى من محاكم الدرجة الأولى.

ب/ الصادرة بعدم الاختصاص بعد الحكم في الموضوع.

ج/ القابلة للتنفيذ الجبري**.

د/ ب+ج.

* عدم الاختصاص قبل الحكم في الموضوع.

س353/ يترتب الاعتراض على الأحكام الوقتية والمستعجلة والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري وقف تنفيذها.

أ/ صح

ب/ خطأ** لا يترتب

صفحة 72

س354/ يمكن لمحكمة الاستئناف تأييد الحكم دون مرافعة إذا وجدت أن منطوقه في القضايا التي تم تدقيقها موافقا لأصوله الشرعية.

أ/ صح**

ب/ خطأ

س355/ يجوز لمحكمة الاستئناف أن تحكم فيما نقضته من الحكم جزئيا أو كليا دون استماع لأقول الخصوم.

أ/ صح

ب/ خطأ** عليها أن تحكم بعد استماع أقوال الخصوم

س356/ إذا حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي ترتب عليه منع السير في الدعوى وجب عليها:

أ/ تنظر في موضوع القضية من تلقاء نفسها،

ب/ تعيد القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم للنظر في موضوعها**.

ج/ تعين محكمة جديدة للنظر في الموضوع.

د/ غير ذلك.

س357/ يكون الطعن بالنقض أمام:

أ/ محاكم الدرجة الثانية.

ب/ محاكم الدرجة الأولى.

ج/ المحكمة العليا**.

د/ أ + ب

س358/ يتم تقديم طلب النقض أمام المحكمة العليا على الأحكام والقرارات التي تصدرها وتأييدها
محاكم الدرجة الأولى.

أ/ صح

ب/ خطأ ** محاكم الاستئناف

س359/ يكون طلب النقض متى كان محل الاعتراض على الحكم:

أ/ صدوره من محكمة غير مختصة

ب/ صدوره من محكمة غير مشكلة وفقا لنص النظام.

ج/ الخطأ في تكييف الواقعة أو وصفها وصفا غير سليم.

د/ جميع ما سبق **

صفحة 73

س360/ مدة الاعتراض بطلب النقض في المسائل المستعجلة عشرة يوما، بينما مدة الاعتراض
بالاستئناف للمسائل المستعجلة خمسة عشرة يوما

أ/ صح

ب/ خطأ ** العكس

س361/ يحصل الاعتراض بطلب النقض بمذكرة تشتمل على:

أ/ البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وعناوينهم وبيان الحكم المعارض عليه ورقمه وتاريخه.

ب/ الحكم المعارض عليه والأسباب التي بني عليها الاعتراض.

ج/ طلبات المعارض وتوقيعه والأسباب التي بني عليها الاعتراض وتاريخ إيداع مذكرة الاعتراض.

د/ أ + ج **

س362/ تقيد إدارة محكمة الاستئناف مذكرة الاعتراض في يوم إيداعها في السجل الخاص،
وترفعها مع صورة ضبط القضية وجميع الأوراق إلى المحكمة العليا خلال مدة لا تزيد عن أربعة
أيام.

أ/ صح

ب/ خطأ ** ثلاثة أيام

س363/ إذا أكدت المحكمة العليا الحكم ترفعه مع صورة ضبط القضية ومذكرة الاعتراض إلى:

أ/ محكمة الموضوع.

ب/ محكمة الاستئناف **

ج/ محكمة الدرجة الأولى.

د/ غير ذلك.

س364/ إذا قضي الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو قضي بأكثر مما طلبوه، يجيز نظام المرافعات الشرعية لأي من الخصوم:

أ/ التماس إعادة النظر**.

ب/ الطعن بالنقض.

ج/ الطعن بالاستئناف.

د/ جميع ما سبق.

س365/ يكون التماس إعادة النظر في _____ . أمام _____ ؟

أ/ الأحكام الابتدائية، المحكمة العليا.

ب/ الأحكام النهائية، محكمة الاستئناف.

ج/ الأحكام النهائية، المحكمة العليا** . ص73

د/ الأحكام الابتدائية، محاكم الدرجة الأولى.

تم بحمد الله

الإعداد: رحمة الزهراني - رحاب - منيرة - صالحة الذروي - زينب جمل الليل

مراجعة: مطرة الفيبي-هناء الحارثي- امل عبدالله

تدقيق نهائي: رحاب- صالحة الذروي

تنسيق: إلهام

Law-girls4 بالتنسيق مع مجموعة المستوى الرابع بوت الأنظمة @imamlawbot